النزعة العقلانية
واثرها في تطور الفكر الغربي المعاصر

أ.م.د. رنا مولود شاكر
مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية

الملخص:

أن النزعة العقلانية وتطورها عبر العصور ظهرت آثارها العميقة بوضوح على واقع حركة تطور الفكر السياسي الغربي المعاصر، إذ إستطاع التحرر بشكل نهائي من جميع أشكال الجمود الفكري التقليدية والتي شكلت يوما ما أحد أبرز معوقات تحديثه لنظريات وأعاقت تقدمه لسنوات طويلة، هذا الحال تغير مع بروز فلاسفة التفكير النقدي إذ وجدوا أن عمليات النقد والتقويم لجميع النظريات السياسية ستكون الحل الأمثل لأكتشاف قدراتها الإيجابية الفاعلة للوصول للمعرفة وسواها يتم دحضه تماما، ومن هنا بدأت تظهر توجهات فكرية معاصرة تمزج بين التفكير العقلي والإبستمولوجي ويغذيها النقد التجديدي، لتصبح عمليات البحث والتنظير الفكري والسياسي أكثر دقة وشمولية، وبذلك تضمن أن يكون مسار كل تحول سياسي وإجتماعي تكاملي وناضج ويسير بإتجاه تعزيز التقدم الحضاري الفكري والمعرفي لمجتمعاتها.

المقدمة:

أن النزعة العقلانية أستطاعت نقل حركة تطور الفكر الغربي المعاصر نحو الأستقلالية، والتخلص نهائياً من هيمنة التأثير الميتافيزقي أو الديني السائد ما قبل ظهورها، وأستندت تلك النزعة الى توجهين في ظل مسار تطورها وهما إعتماد التوازن الفكري في تحليل مختلف الظواهر الأنسانية، والتعمق في الأكتشافات العلمية ذات التأثير المباشر الذي يدعم عملية أحياء المعرفة وتنوع نظرياتها، القائمة على التفكير العقلي المجرد لا المطلق للوصول الى الحقائق التي تخدم الأنسانية وحاجاتها المستدامة، وهو ما أسهم تدريجياً في تحقيق نهضة شاملة للمجتمع الغربي المعاصر إذ تمكنوا من إقامة المجتمع المدني _ السياسي القائم على التعاقد المبرم بين الحاكم والمحكومين، وشكل أساس تنفيذ الرؤية الفكرية لنظريات العقد الأجتماعي لتنظيم الحياة السياسية للمجتمع وتحديد كيفية إدارة شؤون حكمه، وبما يضمن حقوقهم وحرياتهم وإقامة العدل والمساواة كمواطنين فاعليين وأحرار في أختيارهم لمن يحكم.

أن تحرر تفكير المجتمع من سطوة الحكم الأستبدادي بشكله الديني والسياسي وقدرته على الفصل فيما بينهما، وفق آلية الأختيار العقلاني التي مهدت فيما بعد لأنتصار الإرادة الشعبية وتحكمها بمسألة منح شرعية الحكم أو سحبها أو محاسبة، من يدير السلطة في حالة مخالفة أحد شروط العقد الأجتماعي، وأيضا أمتلاكها لإرادة جماعية لتفويضها في سن وتشريع القوانين خدمة للصالح العام، ودفعها بقوة القانون لتنظيم عملية الحكم وتداوله وفق أدوات سلمية أقرت دستوريا وإعتمدت كجزء من قوانين الدولة الديمقراطية، عَدَ من أبرز مؤشرات تأثير النزعة العقلانية على مسار تطور الفكر السياسي الغربي المعاصر، ودفعه نحو أفاق أكثر تجدد وتقدم لمواكبة كل متغير فكري وسياسي يطرأ أو يحيط به،

وشكلت إستدامة عملية تطور التفكير العقلاني للمجتمعات الغربية المعاصرة، والتي لم تحافظ فقط على كل مكتساباتها الإيجابية لتبنيها تلك النزعة كجزء حيوي لتنظيم متطلباتها وخدمة حاجاتها ومصالحها، وأنما تمكنت من تطوير إمكانيات ذلك التفكير لتنتقل من عملية أكتشاف المعرفة وإنتاجها الى بناء المجتمع المعرفي وإدارته بفاعلية عبر تشريعه وإتخاذه لقرارات متوازنة ورشيدة مثلت الأنعكاس الطبيعي لنظام جودة الحكم الذي يتمتع به جميع مواطني تلك المجتمعات.

فرضية البحث: أن النزعة العقلانية لم يقتصر تأثيرها على تطور نظريات الفكر السياسي الغربي المعاصر، أنما أسهمت في تحرير نمط تفكير مجتمعها بشكل نوعي عبر تطور أسس بنيته من المدنية- السياسية الى المعرفية والتي منحته القدرة على التكييف مع مختلف المتغيرات المعاصرة .

تم تقسيم البحث على مبحثين وكالآتي:

المبحث الأول: تطور العقلانية من المنهج التقليدي الى الأبستمولوجي

المبحث الثاني: إسهامات العقلانية في تعزيز بنية المجتمع المعرفي الغربي المعاصر

المبحث الأول: تطور العقلانية من المنهج التقليدي الى الأبستمولوجي:

تعد النزعة العقلانية البداية الفعلية لتطوير مسارات الفكر السياسي الغربي المعاصر، والهمت الفلاسفة والمفكرين لأعادة النظر بكل الأفكار والنظريات وطروحات التفكير الفلسفي والسياسي والإجتماعي، وإخضاعها للبحث والتدقيق الفكري العقلاني لإزالة جميع الشوائب التي تحيط بها ذات التفكير الطوباوي والديني، وتدريجيا تخطت المعوقات المؤثرة على عملية تطوره لاسيما بعد أن هذه النزعة العقلانية أستطاعت فرض وجودها وقوة تأثيرها بتحريرها للتفكير

الأنساني بمختلف توجهاته من القيود والتصورات التقليدية المقيدة لوعيه وتفكيره ووضعته ضمن أطار فكري يحدد له أسلوب حياته ويخضع لسلطانه وأدوات تأثيره الفكرية والدينية والسياسية من قبل من يتحكمون بمصيره بشكل فردي أو جماعي.

ونجد أن العقلانية مرت بمراحل تطور مختلفة أثرت بشكل واضح على حركة تغير إتجاهاتها الفكرية، ويمكن تحديدها في إتجاهين وكالآتي:

أولا: الأسس الفكرية لنشأة النزعة العقلانية وتطورها

تعرف النزعة العقلانية بأنها " حالة من حالات التفكير العقلي بأنقى صوره والذي يتخذ دوره الوظيفي في إتجاهين الأول وظيفته التنظيميه لمختلف العلوم بمعنى أن التفكير العقلي يمثل الأداة الأساسية لتنظيم سلسلة علوم المعرفة، والثاني يضع العقل في مكانة عالية لكونة الأداة الضرورية التي من دونه لايمكن معرفة الوقائع ذات الطابع التجريدي التي تحيط بالأنسان وكيفية تنظيمه لعلاقته بعالمه"[1]، والعقل هو الأداة الوحيدة القادرة على التحليل والتفسير لكل ما يحيط بالأنسان وعبر تفكيره العقلاني سيحدد توجهاته وأختياراته الفكرية والسياسية وحتى الدينية التي تلبي حاجاته وطموحاته في العالم الذي يعيش به، وأكدت أنه وحده من يمتلك قدرات[2] إذما تم إستخدامها بالشكل الصحيح ستمكنهم من إدارة شؤونهم بعيداً عن العبودية والخضوع التي إعتمدتها السلطتين

---

(1) Christophe Salvat, Freedom and Rationality, Robinson College, Cambridge, 2008, p4-5

(2) يعرف البعض النزعة العقلانية بأنها "الأداة الأساسية التي تمنحنا الحجج والبراهين التامة لكل ما يتعلق بعالم المعرفة، ومن دون التفكير العقلي لايمكن إخضاع الظواهر الأنسانية والأفكار والعلوم لأي أختبار لأن العقل وحده من يمتلك منظومة متكاملة من الأفكار والمبادئ الكلية التي تعطي نتائج حقيقية طبقا للأستدلال العقلي" للمزيد ينظر

Andre Lalande, Les Theories de l'Induction et de l'Experimentation,Paris,1929,p359

الزمنية والروحية لقرون طويلة، إذن النزعة العقلانية منحت " السلطة الكاملة والمطلقة لأكتشاف وتحليل كل نشاط فكري ومعرفي وتجعل الأنسان قادر على إدارة عملية إكتشافه تلك بمعزل عن المؤثرات الميتافيزقية واللاهوتية وعدت أحد أهم معوقات حركة تفكيره ودفعها نحو التطور، إذن النزعة العقلانية هي ملكة فطرية لها القدرة على الرؤية المتكاملة لكل الأشياء والظواهر من دون الأعتماد على الوقائع المكتسبة أو المتوارثة"[3]، وبالنتيجة هي لم تمنح الأنسانية القدرة على التحليل والتفكير وأكتشاف كل ما يتعلق بمظاهر الحياة وفق المنطق العقلي فقط، وأنما حررت تفكيرها من كل تأثير دوغمائي عمل على تقييد التطور الفكري للعقل الفردي والجماعاتي، وقدمت لها أدوات منطق التفكير العقلي المتجدد لحثه دوما نحو الأستمرار بالتطور، لأن الأصل الفكري للنزعة لايقف عند الألتزام بأفكار محددة وقواعد متبعة وفق نسق ما، وأنما يرتبط بمدى قدرة العقل الأنساني على تطويرها وتغييرها بما يتناسب مع المتطلبات المتغيرة في كل عصر، ونجد أن المرتكزات الفكرية لنشأة وظهور النزعة العقلانية إرتبطت أيضا بمسارين ضمن حركة تطور الفكر الغربي المعاصر، **والمسار الأول أرتبط بالفكر اليوناني وفلاسفته** لكن نزعته أرتبطت بالميتافيزقية أو الأسطورية وبعضها أخذ طابع المثالية، لكن هناك نوع أخر من التوجهات الفكرية لذلك العصر أكدت على مسألة تجريد التفكير العقلي من تلك المؤثرات وإعتماد صيغة فكرية وفلسفية خالصة، لتقودنا نحو الحقيقة الكاملة وتعطينا كل الأرشادات المطلوبة للوصول للحق وتحقيقه، والأخير لاضمان لإستمرار وجوده وتأثيره لتعم الفضائل والأخلاق الأنسانية المنشودة في مجتمعات دولة المدينة، إلا عبر تحرير النزعة العقلانية من كل الشوائب المرتبطة بالحواس والرغبات

(3) Ibid, p467

وكلاهما مظللة لأنها متغيرة وتتأثر بالتجارب، وما يصدر عنها يتعرض لتشكيك وطبيعة رد الفعل بين التأثير والمؤثر بالبيئة الفاعلة المحيطة بعملية تفكير أو تحليل ظاهرة ما، في حين ماينتج عقليا من رؤى وأفكار ونظريات فأنها تتسم بوحدة المضمون والتأثير الثابت القابل للتجديد لا التغيير، من هنا يصبح العقل أداة حقيقية لتفسير كل ما يحيط بالأنسان.

ويعد الفيلسوف(بارمينيدس)[*] أبرز من مثل الأتجاه العقلي الأول في الفكر اليوناني القديم، وأشار " أن العقل وإعتماده أصل التفكير لفهم وتحليل الأشياء من حولنا هو وحده من يمتلك القدرة ليوصلنا الى عمق حقيقتها لأن التفكير العقلاني سيقودنا نحو إثبات كل مايوجد في عالمنا لذلك لايمكن إعتبار الموجود واللاموجود حالة واحدة"[1]، بمعنى أن الأفكار المولودة تحت تأثير الماورائيات والأساطير لايمكن إعتمادها والأخذ بها لأنه من غير المنطقي أن يفكر أنسان بأشياء غير موجودة، وكل عمليات التفكير والتحليل العقلي للأشياء يجب أن تكون لديها أتصال مباشر مع الشيء أو الظاهرة ذاتها لهذا بين أن الكلام أو التفكير عن أمور غير ظاهرة وملموسة بالعقل يعد أمرا مستحيلا، هذه الطروحات الفكرية لم تجد صدى واسع لها أو تأخذ مكانتها الفلسفية في ذلك

---

[*]بارمينيدس (٥٤٠-٤٨٠ ق.م): فيلسوف وشاعر يوناني من مدينة إيليا الأغريقية ويعد من مؤسسي النزعة العقلانية لعصر ما قبل ظهور سقراط، وكانت لطروحاته الفلسفية تأثير واضح على حركة تطور الفكر الغربي المعاصر، ويعد الفيلسوف كانط من أهم فلاسفة العصر الحديث الذين إعتمدوا على تحليل طروحاته الفكرية حول إعتماد العقل الخالص لتفسير الظواهر المختلفة وكانت لأفكاره دور ريادي وبصمة نوعية لتطور نظريات الفكر السياسي لاسيما نظريات المعرفة في وقتنا الحاضر، للمزيد ينظر:

Alexander P.D. Mourelators, The Route of Parmenides, Parmenides Publishing, Las Vegas, 2008,p16-19

[1] Ibid,p25-28

الوقت لأنها كانت سابقه لعصره، وعلى الرغم من ذلك أستطاع التأثير على بعض أشهر الفلاسفة المؤثرين في الفكر اليوناني أبرزهم (سقراط، أفلاطون، أرسطو) لاسيما أن نظرياته الفلسفية وضعت علاقة مترابطة ما بين التفكير العقلاني والمعرفة المتكاملة، والتي نجد تأثيرها واضحا في كتاباتهم ونظرياتهم السياسية لكن بشكل جزئي، إذ لم يتمكنوا من حسم الجدل القائم حول إثبات صحة فكرة أن الطريق الحقيقي للوصول لنظريات المعرفة يكمن عبر التفكير العقلاني البحت، لتبقى النزعة العقلانية غير مرئية للكثير من الفلاسفة لأنها كانت خارج أطار وعيهم وإدراكهم لماهية الوجود والكون ونظريات العلم والمعرفة لأرتباط تفكيرهم بشوائب الحواس ومؤثراتها وعدم قدرتها على التفكير المتجرد للعقل .

أما المسار الثاني أرتبط بالفكر الكنسي الذي ساد العصر الوسيط وأتسم بالرؤية الفوقية المرتبطة بالقدسية اللاهوتية، وبعد سيطرة الكنيسة البابوية على مجمل الحياة العامة وضعت العديد من الحدود التي قيدت من تطور النزعة العقلانية، ورفضت الكثير من نظريات الفكر اليوناني ولم تتقبل إلا تلك التي تقترب من فكرها الديني وحولت العقل أداة خاضعة للوحي المقدس، وكل ما ينتج عنه يجب أن يكون معبرا عن الأيمان المسيحي ومقدساته وخلاف ذلك يعد مخالفا لجميع تعاليم الأيمان المقدس ويتم القضاء عليه.

هنا ولدت إشكالية العلاقة بين العقل والإيمان ووفقا لمنظور الفكر الكنسي أن "العقل البشري غير قادر على إستيعاب الوجود الألهي الأعلى الذي يمثل كل الحقيقة والمعرفة لذلك لايمكن للأنسان أن يعرف بعقله شيئا ما وبنفس الوقت يكون مؤمنا، والعقل هو مجرد ذاكرة فطرية مرتبطة بالجسد المادي أما الأيمان

يمثل النور الألهي الأوحد للوصول نحو عالم المعرفة"[1]، وسببت الرؤية الفوقية اللاهوتية تعطيل تطور العقلانية لقرون عدة وتعمدت تغييبها بشكل كبير، وعلى الرغم من محاولات بعض فلاسفة العصر الوسيط أمثال (أوغسطين، وتوما الأكويني) لإعادة إحيائها ضمن أطار الفكر الديني للكنيسة عبر وضع رؤى فكرية تؤكد وجود علاقة مترابطة بين الأيمان والعقل بالقول أن "حدود التفكير العقلي يمثل أنعكاس دائم للعقيدة الدينية ومنها يتمكن للوصول نحو المعرفة الحقه وبذلك يصبح العقل الجزء المادي الذي أكتمل نضوجه الفكري ليقترن بالجزء العقائدي الروحي ليعبر بشكل كلي عن اليقين الأيماني الذي يمثل الحقيقة المطلقة غير القابلة لتشكيك لأنها تشكل المعرفة الكلية لله"[2]، هنا أوجدت نقطة التواصل بين العقل والعقيدة الأيمانية إذ يمكن للتفكير العقلاني إمتلاك الحكمة والقدرة لإدراك الوجود الأعلى لحقيقة الوحي الألهي لكنها تتطلب تمتع الشخص بقوة إيمانية عالية التأمل الروحي وهو مايفسر لنا لماذا أحتكر رجال الدين في ذلك العصر كل توجهات العلم والمعرفة وأضفاء طابع القدسية عليها وتقييد حركة تطور النزعة العقلانية والذي شكل أكبر معوقات تطور الفكر السياسي الغربي.

ثانيا: تطور الأتجاهات الفكرية للنزعة العقلانية المعاصرة

شكلت الحروب الدينية والصراعات ما بين السلطة الزمنية والدينية أحد أهم أسباب نضوج النزعة وأنتشارها على مختلف المستويات، وساعدت في القضاء على مسألة أحتكار العلم والمعرفة من قبل الكنيسة مع بداية عصر النهضة الذي شكل منعطفا مهما لأعادة إحياء النزعة العقلانية ومن ثم تطورها تدريجياً، ويعد

---

(1) Christophe Salvat ,op-cit, p17-18

ولمزيد من التفاصيل ينظر ماهر عبد القادرمحمد و حربي عباس عطيتو، دراسات في فلسفة العصور الوسطى، دار المعرفة الجامعية، الأسكندرية، ط١، ٢٠٠٠، ص٣٧٧-٣٨٥

(2) ينظر: المصدر السابق، ص ٣٩٩-٤١٠

(ديكارت) المؤسس الفعلي للعقلانية الغربية الحديثة التي إستمدت جذورها من الفلسفة اليونانية لكنه إعتمد أسس أكثر حداثة وتمتلك من الدلالات والبراهين مايحقق الوصول للمعرفة ونظرياتها المختلفة، وتتميز أفكاره بأنها" تعتمد على المنهج العقلي في التفكير والتفسير وأن عملية الوصول لأي معرفة لاتتم إلا بالعقل وعبر قواعد محددة أبرزها الأستقلالية والبداهة والتحليل المركب والأحصاء الشامل والتدقيق والنقد، وهذه القواعد تعطي للباحث حرية أكبر تسمح له بالتقدم الفكري وأستنباط نتائج أكثر قوة وتكامل"[1].

هذه الطروحات قادت نحو تحرير النزعة من جمودها الفكري، وجعلها أكثر أنفتاحا نحو كل العلوم والمعارف حتى الدينية منها، وأتسع أفق التفكير والتحليل العقلي بأعتماد ما أسماه ثنائية الشك واليقين للوصول الى المعرفة الكاملة والهدف منها" تأسيس رؤية للتفكير العقلاني تكون نسبية النتائج لا مطلقة وتتقبل الأختلافية والتنوع في الأفكار والنتائج مما سيضمن فكرة الأستمرار لأخضاع الظواهر والحقائق للمنهج العقلي ودلالاته مما يخلص الطروحات والنظريات من عقدة الأنغلاق والأطلاقية والتعصب الأعمى لنتائجها إذ لاتوجد حقيقة أو معرفة مطلقة لأنه أمر وهمي"[2]، أن الرؤية الفكرية لعقلانية ديكارت أنعكس تأثيرها على نظريات الفكر السياسي الغربي فيما بعد، لاسيما ما يتعلق بفلسفة القانون والسياسية وطروحاتها الفكرية عن الحق والحرية ونشأة الدولة ومفهوم شرعية السلطة لتنظيم العلاقة بين الحاكم والمحكومين (نظريات العقد الأجتماعي)

---

[1] ريتشارد روتي، الفلسفة ومرآة الطبيعة، ترجمة حيدر حاج إسماعيل، المنظمة العربية للترجمة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط١، ٢٠٠٩، ص٩٧- ١٠٠

[2] عبد الوهاب المسيري وفتحي التريكي، الحداثة وما بعد الحداثة، دار الفكر، دمشق، ط٣، ٢٠١٠، ص ١٤-٢٠

وأستطاع الفلاسفة الذين تأثروا بالديكارتية[*]،أضفاء العديد من التحولات الفكرية على منهجه عبر إعتمادهم على التفكير التجريبي لأستقراء الواقع لكل تنظيم سياسي أو إجتماعي نظروا له ووجدوا أن " عقلنة تنظيم حياة المجتمع وشؤون إدارة حكمه ستكون وحدها القادرة على تحرير السلطة من الشرعية الدينية والأستبداد السياسي وتسهم فيما بعد في إعلاء سيادة الشعب وبناء منظومة قانونية فاعلة تعزز وتحترم الحرية والمساواة والحقوق الأنسانية"[1]، هذه النظريات السياسية المعقلنة أرتبطت تحليلاتها الفكرية بالبيئة المحيطة لمنظريها وتأثرها بمتطلبات الزمان والمكان، لذلك كانت نزعتها العقلانية قائمة على أساس التجريبية وترتبط بالتوجهات الفردانية- النفعية[*].

هذا الأمر وجه النزعة لتسير بإتجاه التأثير المحدود مابين الجزئيات والكليات ليخلق حالة من الأنفصال أو عدم التوافق في العلاقة بين الواقع بمختلف

---

[*]وأبرز من تأثر بالعقلانية الديكارتية (هوبز، لوك، روسو، فولتير، سبينوزا، بيركلي، هيوم)، كما أستطاعوا أضفاء العديد من التحولات الفكرية على المنهج الديكارتي عبر إعتمادهم على التفكير التجريبي لأستقراء الواقع لكل تنظيم سياسي أو إجتماعي، لمزيد من التفاصيل ينظر ريتشارد روتي، الفلسفة ومرآة الطبيعة، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٢-١٠٤

[1] عبدالرزاق بلعقروز، من عقلانية الحداثة الغربية الى عقلانية الأيمان التوحيدي، بحث منشور، مجلة الفكر الأسلامي المعاصر، المعهد العالي للفكر الأسلامي، واشنطن، العدد٧٦، لسنة ٢٠١٤، ص١٦- ١٧

[*] ركز الأتجاه العقلاني التجريبي على إستقلالية الكائن البشري وحريته وحقوقه وبحسب منظورهم فأن كل ظاهرة إجتماعية أو سياسية هي نتيجة سلوكيات أو تصورات لقرارات فردية ومن ثم نشرها وتعميمها عبر تجربتها للوصول الى النتائج والتي قد تنعكس إيجابياً على واقع المجتمع كل أو تفشل مما يتطلب إعادة تقييم التجربة بناء على معطيات الخيارات العقلانية وأنتقاء الأفضل من بينها، لمزيد من التفاصيل ينظر عبد الوهاب المسيري فتحي التريكي، الحداثة وما بعد الحداثة، مصدر سبق ذكره، ص ٢١- ٢٣

مستوياته ونظرية المعرفة، لأن أهتماماته في التفكير والتحليل العقلي تعتمد على تجربة ماهو ظاهر وملموس وليس ما يقع تحت عمق باطنها لأكتشاف الحقيقية كاملة، ويعد هذا من ثوابت الأتجاه التجريبي الذي لايقبل الشك والمناقشة، لذا ارتبط بمنهج إستقراء الواقع لتفسير ظواهر المعرفة الأنسانية، وهو ما أنتقده (كانط) بشدة وعده أحد معوقات التقدم والأنفتاح والتجديد الفكري والمعرفي للفكر السياسي الغربي،لأن مدركات التفكير عند التجريبيين هي جزئية التصور والتفسير وتستند إلى الحدس الحسي لتجربة الأشياء أو الظواهر التي تقود لأكتشاف ماهية المعرفة، وهذا ما يجعل العقل قاصراً في التحليل ومحدود الفكر مما يعيق اي خطوة للتقدم وأكد أن الوصول للمعرفة ونظرياتها ممكن تحقيقه لأبعد مداياتها، عبر"الأعتماد على قوة العقل كونه جوهر الإنسان وأي تقدم فكري وعلمي لايتم إلا من خلاله ولتحقيق ذلك يتطلب أستقلالية تامة له ليتمكن من الوصول لمرحلة الأدراك الواعي للذات العارفة التي تفصل بين مظاهر المعرفة النظرية والمعرفة الخالصة العلمية وهنا يرتقي التفكير العقلي لمستوى إدراك كل ما يقع خارج نطاق الحواس والحدس ليصل لأعلى نقطة لإدراك الحقيقة العليا"[1]، ونرى أن (كانط) أستطاع دمج أفكار كلا الأتجاهين العقلي الديكارتي والتجريبي النفعي عبر وضع توليفة بين المشتركات الفكرية لكليهما، ليستخرج منهما تقنيات التفكير العقلي للذات المعرفية الواعية والذات القادرة على الفعل والأنجاز ومنها تتجه نحو الإبداع لأكتشاف مكنونات كل ما يحيط بنظريات المعرفة غير المدركة بالعقل الخالص المجرد، وبرأينا هذا ما دفع نحو

[1]Jonathan Keeble, The History of Western Philosophy ,Routledge Publisher, United Kingdom,2017, p251

ولمزيد من التفاصيل ينظر: اليكس روزينخ، فلسفة العلم مقدمة معاصرة، ترجمة أحمد عبدالله، فتح الله الشيخ، المركز القومي للترجمة، ، القاهرة، ط١، ٢٠١١، ص١٢٦– ١٢٩

تغيير شعار من (أنا أفكر إذن أنا موجود) الى (ماذا أعرف؟ وتجرأ أن تفكر نحو اللامحدود) على مستوى الفكر السياسي الغربي الحديث منذ نهاية القرن الثامن عشر وحتى منتصف القرن التاسع عشر، والتي شكلت ثورة في التغيير والتجديد للنزعة العقلانية وإتجاهاتها الفكرية والتي هيأت الظروف لولادة الأبستمولوجيا المعاصرة(*).

وشكل منتصف القرن العشرين الأنطلاقة الفعلية لتطور النزعة وتحررها من القيود التقليدية وأرتباطها في عمليات البحث والتحليل بالأتجاهات الإبستمولوجية إذ تمثل "علم المعرفيات لكل أنواع المعارف بشقيها الأنساني والعلمي وتعمل بصفة جوهرية نحو نقد كل المبادئ والفرضيات والنظريات الفلسفية والسياسية وإعادة دراستها وتحليلها من أجل بيان أصلها المنطقي وقيمتها وأهميتها الموضوعية لإعادة بناء نظرية معرفية علمية عابرة لحدود الزمان والمكان"[2]، إذن هي تختلف عن نظرية المعرفة التي تأخذ جانب واحد أو جزئي ويكون نظري أما علم المعارف فهو متعدد ومتنوع ويأخذ الجانب النظري والعلمي التطبيقي، ويرى فلاسفة ومفكري ما بعد الحداثة أن عملية الأنتقال من قيود

(*) أول من وضع مصطلح الأبستمولوجيا كان الفيلسوف جيمس فريدريك(١٨٠٨- ١٨٦٤)، وعلى الرغم أن هذا المصطلح كان حاضرا في تاريخ الفلسفة الغربية القديمة والحديثة إلا أنه لم يكن علم مستقل بذاته وأنما جزء من أفكار فلسفية متشعبة، ولم يظهر بشكل مستقل إلا مطلع القرن العشرين والتي وضعت حد للتعميمات الفلسفية للمصطلح وربطه بنظرية المعرفة، ووضع تحديد دقيق للمصطلح وتعريفه بأنه يمثل الفلسفة العليا للعلوم المعرفية وتحليلها لإظهار العلاقة بين الفكر العقلاني والواقع الظاهر من جهة وبين علاقة الفلسفة بالعلم المجرد ودراسة وفق أسلوب النقد العقلي للوصول الى عمق الحقيقة وبعيداً عن الأطلاقية، للمزيد من التفاصيل ينظر Ibid, p347-354

(2) Ibid, p361-367

وللمزيد ينظر محمد وقيدي، ماهي الإبستمولوجيا، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرباط، ط٢، ٢٠٠٥، ص ٥١- ٥٦

التفكير التقليدي الى الإبستمولوجي أعطى للنزعة دفعة قوية للتحرر والتطور،لأن ما سبقها جعل العقل أحادي التفكر والتحليل ولم يعطها إمكانية التحليل والتفسير من زوايا متعددة للوصول نحو اليقين، من هنا بدأت مرحلة ظهور إتجاهات فكرية إبستمولوجية عدة وتبني طروحاتها إستنادا إلى فكرة التثبت (التحقق) والتي أما تؤكد صحة فرضية ما بالأعتماد على مؤشرات الأستدلال الرمزي بشقيه الرياضي والفلسفي، لأثبات وجود علاقة تفاعلية وترابطية ما بين الرؤى والطروحات الفكرية وما بين الواقع وتأثيره عليها ومن ثم قدرته على التطابق سواء عبر التطابق بالمعية أو العلائقية[*]، ويمكن أن نحدد أبرز تلك الأتجاهات بالآتي:

العقلانية الفيمونولوجية: وتسمى أيضا بالعقلانية الظاهراتية وتختص بدراسة" الهياكل المكونة للوعي وإدراكه العقلي والذي يدرس كل ما يتعلق بالأحداث المحيطة به وعلاقتها بالبيئة المحيطة من حوله وأرتباطها بحدوث المتغيرات وما تأثيرها عليه ليستنتج منها عمق حقيقتها وطبيعة مخرجاتها سواء كانت صائبة أم خاطئة"[1]، هذا الأتجاه يسعى للوصول لأقصى درجات المعرفة وعلومها من جميع الجوانب التي تحيط بالظاهرة عبر إكتشافها وتحليلها والهدف منه التحقق المباشر لأي ظاهرة بوعي تام، ليوضح كيفية بناء العقل الفردي والجمعي لنمط

---

[*] يعد كل من براتند راسل (١٨٧٢-١٩٧٠) وجون أوستن (١٩١١-١٩٦٠) من أبرز فلاسفة الفكري الغربي المعاصر اللذان حددا طبيعة نظرية التثبت (التحقق) ووضعها كجزء من النطاق الأبستمولوجي المعاصر، وهذه النظرية ترى أن التثبت من حقيقة شيء أو ظاهرة ما وتصديقها أو تكذيبها يتم تقريره عبر علاقاتها بالواقع الخارجي ويمكن قياس نجاحها أو فشلها عبر مدى تطابقها مع نفس ذلك الواقع وأطلق على طبيعة العلاقة بينهما بتسمية التطابق بالتتابع للمزيد ينظر: محمد وقيدي، ماهي الأبستمولوجيا، مصدر سبق ذكره، ص١٦١- ١٦٣

[1] اليكس روزينخ، فلسفة العلم مقدمة معاصرة،مصدر سبق ذكره، ص٢٠٨-٢١٤

تفكيرهم وتكوين علاقة ترابطية مع الأحداث التي تدور من حولهم، ويركز فلاسفة الظاهراتية على عملية وصف المعرفة بالعودة الى جذورها الأنطولوجية والتخلي عن الأحكام والمصادر السابقة، وأسهمت الطروحات الفكرية (لمارتن هايدجر) بتطوير هذا الأتجاه وأنعكس بشكل واضح على تطور حركة النزعة على الرغم أن هناك من سبقه في التأسيس لها(*)، لكن طروحاته تركت بصماتها الواضحة على الفكر السياسي الغربي المعاصر وتطويره عبر أنتقاله من حيز الأشياء الى حيز الأنسان وتجاربه وربطها بالتفكير الديالكتيكي بين كينونة وجوده ووعيه الذاتي وإداركه الكلي لواقعه، للوصول الى ماهية الحقيقة بواسطة حكم العقل وليس الأعتماد على معرفة أو تجربة سابقة، وكلما أرتقى هذا التفكير على المستوى الفردي والجماعاتي كلما أنعكست نتائجه بشكل إيجابي على شؤون حياتهم ونظام الحكم وتنظيمهم المؤسساتي والقانوني.

العقلانية التطبيقية: يسعى هذا الأتجاه نحو تطوير النزعة بالبحث عن أسباب المعوقات الإبستمولوجية التي تحول دون تطور الفكر السياسي الغربي المعاصر، لاسيما أن نظريات تفكيره العقلي ظلت بعيدة عن التطبيق العملي المتجدد وتدور في فلك التنظير بالأعتماد على مبادئ ومفاهيم ومنطلقات تقليدية سابقة، لذا أصبحت النزعة وتفكيرها عاجزة عن التقدم ومواكبة التحولات

(*) ظهرت الفيمنولوجيا في طروحات هيغل لكنها أرتبطت بالوعي الذاتي ومدارك الأنتقال به نحو الروح لهذا لم تمتلك ذلك النضوج الفكري الذي عند هايدغر، ويعد المؤسس الفعلي للفلسفة الظاهراتية هو إدموند هوسلر الذي وضع اللبنات الأولى للعقلانية الفيمونولوجية وسعى الى وضع أسس الأنطلاق نحو المعرفة الدقيقة والثابتة التي لاتقبل الشك، وأستطاع هايدغر الذي تعلم وتأثر بهوسلر من تطويرها لينعكس بشكل مباشر على تطوير الفكر السياسي الغربي المعاصر ويدفعه نحو إتجاهات أكثر تقدم للمزيد ينظر عبد الفتاح الديدي، الأتجاهات المعاصرة في الفلسفة، مطابع الهئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ط٢، ١٩٨٥ ص١٣- ٢٢

المستمرة، هذه الطروحات شكلت أحد أهم الأتجاهات المعاصرة والتي أسسها(غاستون باشلار)(*)، إذ يشير لوجود علاقة ترابطية بين الفكر السياسي وتطوره وبين العلم التطبيقي وتأثيره عليه وأصل هذه العلاقة يعود للتفاعل الجدلي للتفكير العقلي بينهما، وقدرته على تنفيذ مخرجاتها لأستخلاص أعلى نتائج القيم المعرفية والثقافية ذات الفاعلية المتمكنة للتكيف دوما مع مختلف متغيرات التفكير العقلاني للمجتمع، لذلك وضع مسارات إبستمولوجية توضح طبيعة تطور هذا الأتجاه بالآتي(1):

١- إبراز قيم العلم ومفاهيمه الأساسية ومميزاتها لأرتباطها وتأثيرها بتطور المعرفة الفكرية ونظرياتها وبما أن العلم يحوي قيم وأفكار ومبادئ فهو مرتبط أيضا ببنية الفكر السياسي السائد في المجتمع الذي لابد أن يؤثر ويتأثر به.

٢- التحديث الحاصل للعلوم يجب أن ينعكس على الفكر السياسي لا أن يتقاطع معه، لأن المزاوجة ما بين التفكير الرياضي المجرد ونظريات المعرفة السياسية ستسهم في تحقيق تنفيذها على أرض الواقع لأنها تجمع بين الفكر العقلي والتطبيق العملي

٣- الأنطلاق من النظرية الى التطبيق للجمع بين العامل الذاتي والموضوعي ويتم التطبيق بعد كل تجربة، مما يعطيها حرية التغيير والتكيف من منطلقاتها

(*) غاستون باشلار(١٨٨٤- ١٩٦٢)فيلسوف فرنسي ومؤسس للعقلانية التطبيقية التي أثرت كثيرا في تطور النزعة العقلانية وسجلت إنعكاسها الإيجابي على النظريات السياسية الغربية المعاصرة ودفعها نحو تجاوز العقبات المعرفية مابين العلم والنظريات الفلسفية للمزيد ينظر:جورج كانغيلا، دراسات في تاريخ العلوم وفلسفتها، ترجمة محمد بن ساسي، المنظمة العربية للترجمة والنشر، بيروت، ط١، ٢٠٠٧، ٢٦٣- ٢٦٥

(1) Jonathan Keeble, op- cit, 370-375

ولمزيد من التفاصيل ينظر: جورج كانغيلا، دراسات في تاريخ العلوم وفلسفتها، مصدر سبق ذكره، ص٢٧٣- ٢٧٥

ونتائجها بحسب تغير الواقع وتجدد طروحاته، ويسمح لـه بأستمرارية البناء والتجديد في كل مرة يفرض عليها من دون الأصطدام بمعوقات التفكير التقليدي الضيق.

العقلانية التكوينية: وتهتم بدراسة جميع المعارف من منظورها السيكولوجي والتاريخي وإستنادا الى المنطق النقدي لتحليل وتفسير الظاهرة المعرفية، ويرى (جان بياجيه)[*] أن إعتماد التكوينية كأساس لدراسة العلوم والمعارف الأنسانية ستعطي رؤية تكاملية لفهم حركة النمو والتطور وعبرها تحديد المهام والأوليات الضرورية لضمان إستمراره والحفاظ على ثباته من دون التراجع، لأنها لاتدرس الظواهر المحيطة بالفكر العقلي الأنساني وإنما تعمل على تقويمها بعد نقدها لإزالة كل ما يشوبها من أخطاء وسلبيات مما يجعلها أكثر قوة وديمومة للتطور، وهذا الأتجاه يخضع التحول والتطور للتفكير العقلاني و"عملية إنتقاله من حالته البسيطة الى الأكثر جودة وكل عمليات التحليل والتفسير العقلي لأي ظاهرة معرفية تعتمد الجانب الزمني- التاريخي والتكوين النفسي لتحديد طبيعة الأسس والمبادئ والنتائج التي تقوم عليه لوضع رؤية مستقبلية لشكل التطور الذي يسهم في خلق بنية فكرية مستقرة ومتكاملة لكل أشكال المعرفة العلمية وتتطابق مع طبيعة التكوين الفكري والسايكولوجي لبيئة الأنسان عبر مراحل تقدمه"[1]، ونرى أن التكوينية لم تسهم فقط بتطوير النزعة العقلانية وأنما أعطتها

---

[*] جان بياجيه(١٨٩٦- ١٩٨٠) فيلسوف سويسري الأصل ومؤسس لفلسفة الأتجاه العقلي التكويني ذات الرؤية المتكاملة للإبستمولوجيا المعاصرة التي أثرت بشكل واضح على مختلف أنواع علوم المعرفة لاسيما التي تعنى بالدراسات التربوية والسايكولوجية ومدى تأثيرها على السلوك الأنساني وتوجهاته السياسية للمزيد ينظر جان بياجيه، الإبستمولوجية التكوينية، ترجمة السيد نفادي، دار التكوين للنشر والتوزيع، بيروت، ط١، ٢٠٠٤، ص٢٤-٢٥

[1] ينظر المصدر السابق، ص ٣٩-٤٤

تفاعل فكري ديناميكي ومنذ أتباع منهجيات هذا الأتجاه أصبح لنظريات الفكر السياسي الغربي المعاصر قيمة عليا ومؤثرة على مستوى العلوم الأنسانية لأنها لم تعد تدرس بشكل التجريد العقلي، وأنما بالبحث في أصل تكوينها النفسي وعلاقته ببنية التفكير العقلي ومدى قدرته على التفاعل فيما بينهما لأنتاج أفكار ورؤى قابلة للتطبيق أكثر وتتميز بالأستقرار المستدام الدائم.

والفكرة الأخيرة كانت جزء أساس من حركة تطور النزعة وما يرتبط بها من العلوم الأنسانية والعلمية والتي أصبحت سمة المجتمعات الغربية المعاصرة ما بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، إذ أصبحت الأتجاهات الإبستمولوجية – العقلانية المعاصرة تؤكد على ربط تلك العلوم والمعارف بالتنمية المستدامة وتحويل نتائجها لصالح السلام والأستقرار للمجتمعات الأنسانية ونقل مستوى تفكيرها العقلاني نحو فضاءات أكثر تطور في مختلف المستويات.

المبحث الثاني:إسهامات العقلانية في تعزيز بنية المجتمع المعرفي الغربي المعاصر

عَدَ أنتشار الإتجاهات العقلانية المعاصرة على مستوى التفكير السياسي الغربي أحد أهم الأسباب التي دفعت فلاسفة ومفكري ما بعد الحداثة وأبرزهم (كارل بوبر)[*]، ويعد من أوائل مفكري القرن العشرين الذين طالبوا بضرورة إجراء مراجعة شاملة لإعادة تحليل وتفسير وتقييم مختلف إطروحات الفكر السياسي

[*] كارل بوبر (1902-1994) فيلسوف نمساوي الأصل ومن مؤسسي الفلسفة العلمية المعرفية في القرن العشرين، أفكاره أثرت كثيرا على حركة تطور الأطروحات الغربية المعاصرة إذ أستطاع تقديم صياغة عقلانية نقدية دقيقة لمنطق الكشف العلمي ودوره في تحقيق التقدم المستمر لمجتمعاتها، لمزيد من التفاصيل ينظر

Karl Popper, The Myth of the Framework:In Defence of Science and Rationality, Published Routledge,1994, p61-64

التقليدية والحداثوية لكن برؤية نقدية إبستمولوجية، والهدف من ذلك البحث عن مختلف أشكال المعوقات التي تحول من دون تحقيق التطور والأرتقاء المستمر، وأيضا عملية الإعادة ستمنح مساحة أكبر لتجديد الأفكار وتغيير الرؤية الفكرية لتلك الإطروحات والعمل على تصويبها بعد إجراء عملية النقد المنطقي عليها لمعرفة مدى قدرتها على الأستمرار في النمو، وإمكانية موائمتها للمتغيرات التي تطرأ لأمتلاكها أفكار ورؤى عقلانية متحركة وديناميكية قادرة على التكيف لتستوعب أي تطور لأبعد مدى، وبعدها يتم نقل توجهاتها لتتلاءم مع الواقع الفعلي للمجتمع.

ويرى (بوبر) أن مسألة تحقيق تلك المراجعات لاتتم إلا عبر" الربط ما بين علوم المعرفة والنظريات السياسية وهذه تتطلب وجود تفكير عقلاني أكثر تحرر ونضوج لتكون تحليلاتها الفكرية أكثر مقدرة على الأستيعاب والأستشراف لكل متغير يحدث لأن عمليات التنظير ستكون واقعية أكثر لانظرية وتتحول لحقائق مثبتة وملموسة لأنها تمخضت من المعرفة العلمية ضمن إطار معالجة منطقية بالغة الدقة والأحكام"[1]، وتطبيق هذا التوجه من أهم ملامح تطور النزعة العقلانية وأستطاعت تحرير الإطروحات السياسية من تبعات الجمود الفكري الذي يعد من أشد رواسب الفكر السياسي التقليدي وسبب تعطيل لحركة تقدمه.

لكن الرؤية البوبرية أسهمت بفتح طريق تطور النزعة لأفاق أوسع، وإنعكست مباشرة على طبيعة الطروحات الفكرية للنظريات السياسية المعاصرة، لاسيما إن منهجيته الإبستمولوجية للتحليل تعتمد عقلانية نقدية تفصل بين الواقع العلمي والنسق التأويلي والأخير لايمكن دحضه إذ لايمتلك أسس "التفكير المعرفي وأنما تعتمد التفسير الظاهر لأعتقادات مسبقة لحالة أو فكرة ما وغير قابلة للتحقق، في

(1) Ibid,p69-73

حين أن الرؤى والأفكار المرتبطة بالعلم تخضع لمقاييس البحث والتقصي لتحديد نوع المشكلة ووضع مجموعة مقترحة من الحلول لمعالجتها وإستبعاد كل حل منها يثبت بالحجة العلمية أنه لايمتلك إمكانية علاج المشكلة وإلغائها"[1].

هذه الرؤية يتفق معها(توماس كون)[*] ويشير أن عمليات تطوير الفكر السياسي الغربي المعاصر ترتبط بشكل وثيق بمدى تطور التفكير العقلي للأفراد والجماعات معا، وظهور أي منظومة للإرهاصات الفكرية على المستوى السياسي مثلا تكون نتاج تفكير العقل الفردي الذي يمتلك من النضوج والوعي المتقدم ما يجعل أفكاره تؤثر بالأخرين، وتدفعهم لتقبلها وتطبيقها ودعمها وتصبح جزء من خطاب المجتمع وسلوكه السيلسي وتتحول تدريجياً لفاعل مؤثر دائم وليس مجرد تأثير صوري مؤقت، ويفسر لنا ذلك بتحديده لطبيعة العلاقة بين التأثير والمؤثر الذي يظهر مستوى تطور النزعة العقلانية وعلى النحو الآتي[2]:

١- يصبح التطور عالي وإيجابي كلما تحول صراع الأفكار والوعي النقدي لتلاقح فكري وثقافي ما بين العقل الفردي والجمعي وأرتفعت قيمة ونوعية فرضيات المعرفة العلمية، لأن الجميع أستطاع الخروج من صندوق الموروث

---

[1] ينظر: كارل بوبر، بحثاً عن عالم أفضل، ترجمة أحمد مستجير، مكتبة الأسرة للنشر والتوزيع، القاهرة،ط١، ١٩٩٩، ص٥٢-٥٧

[*] توماس صموئيل كون (١٩٢٢-١٩٩٦) مفكر أمريكي معاصر متخصص بدراسة الفيزياء الكمية من جامعة هارفرد إلا أن أنجازاته الفلسفية لم تكن أقل من إكتشافاته العلمية، وطروحاته الفلسفية أثرت في حركة تطور النزعة العقلانية ومنهيجياتها الفكرية وإنعكاسها على واقع نظريات الفكر السياسي المعاصر أشهر مؤلفاته الفلسفية كتاب بنية الثورات العلمية الذي نشر العام (١٩٦٢) للمزيد ينظر ميشال دبوا، مدخل الى علم إجتماع العلوم، ترجمة سعد المولى، المنظمة العربية للترجمة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط١، ٢٠٠٨، ص٧١-٧٢

[2] Karl Popper, op-cit, p105-109

التقليدي والأتجاه نحو تقبل التغيير مما يجعل مسار تقدمهم عبر الزمن متواصل وسريع الخطى.

٢- ينخفض مستواها ويكون سلبي عندما يمثل الصراع حالة جدل دائم بين ماهو قائم وماهو جديد، لتظهر توجهات وسلوكيات الأقصاء والرفض لكل ما يخالف التراكمات المعرفية المألوفة، مما يضعف حركة تطوير النزعة لوجود إنسداد فكري يمنع خروج الجميع من تصوراته الموروثة، ويصبح إداءه للتغيير والتنمية عاجز ومهما حاول إصلاحه يفشل لأنه خاضع لمسلمات ورثها عبر الأجيال مما يجعله يحتاج لزمن طويل حتى يتغير، أن الأنسداد الفكري الذي تعانيه بعض المجتمعات الغربية المعاصرة في مراحل معينة[*] عَدَ من أهم معوقات تطور تفكيرها العقلاني وعدم قدرتها على الأنتقال من حالة المجتمع المدني- السياسي الى المعرفي، وأنعكست بوضوح على واقعه السياسي الذي إتصف بالهيمنة على مختلف مفاصل الحياة العامة والتحكم بها وتوجيهها وفق أجندات التفكير الإيديولوجي للقائمين على حكم السلطة.

وظل إسلوب إدارة شؤون الدولة يخضع لقرارات إنفرادية وبعيداً عن المشاركة الفاعلة لكل مواطنيها، بسبب تغييب الأسس البنيوية الدستورية والقانونية الداعمة، لهذا تعرضت عملية تقدمها للتأخر والتخبط لأنها تسير بإتجاه جوانب محددة وأحيانا أحادية المضمون، وكل منجز علمي أو أقتصادي أحرزته لم

[*] تمثل هذه المراحل سنوات الحرب الباردة وأنقسام المجتمعات الغربية بين المعسكر الأشتراكي كان بقيادة الأتحاد السوفيتي وضم دول التي تمتد بين دول أوروبا الشرقية ودول وسط آسيا والتي خضعت لحكم النظام السوفيتي وكانت تعرف بالمجتمعات المنغلقة، أما المجتمع المنفتح يضم الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت تقود المعسكر الرأسمالي وشركائه شملت دول أوروبا الغربية وغيرها، لمزيد من التفاصيل ينظر:

John Lewis Gaddis, The Cold War a New History, Penguin Press, London, 2006, p48-50

يتمكن من الأستمرار لأن الرؤية الفكرية والسياسية للفاعلين في الحكم منغلقة التفكير، هذا أدى لأضعاف وتجزئة حركة أنتقال كل المجتمعات الغربية المعاصرة نحو المجتمع المعرفي(*)، وعدم تكاملها على نسق واحد مما خلق سلسلة من المشكلات الحقيقية والصراعات السياسية وصلت لحد التهديد بالسلم والأمن ما بينهما في أحيان كثيرة مما ضاعف من مخاوف عودة مظاهر الحرب العالمية الثانية مرة أخرى.

هذا الأمر دفع العديد من الفلاسفة والمفكرين منذ منتصف ثمانينيات القرن العشرين للبحث عميقاً حول كيفية تقليص فجوة العلاقة والتواصل والأتصال ما بين المجتمع المنغلق الذي يتميز بالأنسداد الفكري وبقائه في ظل تاريخه الأيديولوجي- السياسي، وما بين المجتمع المنفتح الذي يتميز بالتقدم الفكري ورؤيته العقلانية المتوازنة وسعيها المستمر للتطور العلمي والمعرفي وتعزيز بنائه، والتحول تدريجياً ليصبح في المستقبل منارة لأستقطاب العالم والتأثير بمجتمعاته عبر نشر أفكاره عن العدالة والمساواة والحريات والحقوق الأنسانية وتنظيمها وإدارتها وفق نظام الحكم الديمقراطي الليبرالي وفلسفته الفكرية والسياسية، ومن هذا المنطلق عملوا على تحديد أهم نقاط الأختلاف بين كلا المجتمعين والتي ضاعفت من حجم الفجوة بينهما ويمكن أن نذكر أهمها وكالآتي:

(*) يقصد بمفهوم المجتمع المعرفي الأشارة لتلك المجتمعات المتنورة عقلانياً والتي تحررت من معوقاتها التقليدية التاريخية والدينية وأستطاعت عبر مراحل تطورها من توظيف إمكانياتها الفكرية والعلمية والتقنية والأقتصادية لتصبح الأعلى تقدماً ليس على مستوى إدارة المعرفة لديها وأنما من ناحية تمتع أفرادها بكل أشكال حقوقها وحرياتها برفاهية وتمكينهم من المشاركة في عمليات الأنتاج المعرفي بما يخدم مصالحهم كمواطنين أحرار وفاعليين للمزيد ينظر:

Karl Popper, op-cit, p133-136

١- المجتمع المنغلق يفضل العيش والأستسلام والخضوع دوما" للسلطة والنخبة الحاكمة إذ تعمل على تحديد دوائر حركة أفراده الفكرية بما فيها (القيم والأخلاق) والسلوكية بما فيها (التعامل والتسلسل الهرمي بين أفراد المجتمع وقياداته) على مستوى الإدارة والحكم والسياسية(وتتضمن الولاء والطاعة) لا المشاركة الفاعلة في إدارة شؤون الحياة ضمن قواعد يتم تحدديها مسبقاً من أعلى جهة تحكم"[1]، لذك تكون توجهاتها منغلقة وصلبة التفكير لأن رؤيتها العقلانية مزيفة ولم تتطور وتدور في فلك حقبة تاريخية تحن للماضي وأمجاده وترفض التطلع نحو تجديد الحياة والإتجاه نحو الإبداع في مختلف مجالاته أما المجتمع المنفتح هو على النقيض منه تماماً.

٢- أن المجتمع المنغلق يرفض أي توجه فكري نقدي لذا فأن النزعة العقلانية لديه ساكنة وتوقف زمن تطورها عند حدود من إستلم الحكم الذي حول إدارة الدولة ومؤسساتها لتبعية السلطة وتوجهاتها الإيديولوجية والفكرية، لذلك نزعته سلطوية وتوجهاته السياسية عاجزة عن التغيير والتقدم لأنه يفضل أن يحافظ على ذاته كما هي، أما المجتمع المنفتح فأنه" ينظر ويدير مؤسساته على أنها نتاج الإبداع الأنساني لذلك يقبل النقد ويضع نفسه موضع تسأول الى أين سأتجه وكيف أتطور لذا هو يرفض أن يكون ساكن ويبحث دوما عن التجدد بشكل لانهائي لهذا نزعته العقلانية وسلوكها فاعل ومنتج وهو ما يفسر ظهور العديد من النظريات السياسية والفلسفية لديه بأستمرار فضلا عن قدرته على تحقيق قفزات علمية ومعرفية تخدم البشرية"[2] .

---

[1] John Lewis Gaddis, op-cit, p79- 81

[2] ينظر ميشال دبوا، مدخل الى علم إجتماع العلوم، مصدر سبق ذكره، ص٤٥١- ٤٥٥

٣- يتميز المجتمع المنفتح بالترابط والتواصل المجرد بين كل أفراد مجتمعه إذ يتعامل معهم على أنهم مواطنين فاعلين في المشاركة بالحياة العامة والسياسية، ولهم حقوق وحريات مشروعة ومصانة دستورياً وخياراتهم وتوجهاتهم المختلفة محترمة طالما أنها لاتخالف القانون ولا تؤثر على الأمن والسلم الإجتماعي، كما أنها تتقبل التعددية الثقافية والمساواة الجماعاتية والفردية معا لاسيما بعد تجاوزها لإشكالية التمييز والفصل العنصري، وتحجيم مظاهرها عبر سن تشريعات وقوانين تمنع بقاء هذه الظاهره ما يدل على إمكانية تطوره عبر إنعتاقه من موروثه التقليدي للنهوض بواقعه الفكري والأنساني، أما المجتمع المنغلق فأنه يلغي وجود الفرد ويعمل على صهره داخل الجماعة، وينظر "لكليهما توابع خاضعة للتفكير السلطوي الحاكم وهذا ما يولد منه التوليتارية التي تدفعه أما التقهقر والعودة الى الماضي والحنين له أو بقاء حاله كما هو لذا يرفض أي تغيير ليس بسبب خوفه من فقدان سلطته وقوته وإنما لعدم إمتلاكه لرؤية عقلانية واعية تجعله يرى الأبعاد المستقبلية لتطوره"[1].

هذه التقاطعات وغيرها ما بين كلا المجتمعين شكلت أبرز التهديدات التي تواجه بنية المجتمع المعرفي وتوحيد عملية الأنتقال المتكامل نحوه ما بين المجتمعات الغربية المعاصرة، وعلى الرغم أن هذا الواقع تم ترجمته سياسياً أنه صراع أيديولوجي- إستراتيجي مستمر بين المعسكر الأشتراكي والرأسمالي في ظل الحرب الباردة ويتعلق صراعهما بالمكانة الدولية وحماية مصالحهما حول العالم، لكن ترجمته على المستوى الفكري أخذت رؤية مختلفة إذ وجد العديد من المفكرين أن بقاء حالة التوتر والتقاطع، تشكل خطر يهدد الأمن والأستقرار المستدام الذي سعت المجتمعات الغربية لتحقيقه والحفاظ عليه لمنع عودة كوارث

(1) John Lewis Gaddis, op-cit, p97-100

الحرب العالمية الثانية ونتائجها المؤلمة، كما أن مخاطره لاتقف عند حدود محاربته ورغبته في تحجيم الأمتداد الأيديولوجي للديمقراطية الليبرالية وتهديد مسار تقدم المجتمع المفتوح، وإنما ستعرض دوما مجتمعها للنزاعات والحروب مما يجعل حالة الأستقرار السياسي والأمني فيها هشاً لأعتماد القائمين على السلطة التعامل بأسلوب القوة وممارستها للوصول نحو أهدافها بدلاً من إعتماد لغة الحوار.

ويعد "غياب الرؤية والتفكير العقلاني لصانع القرار أو من يتولى السلطة في المجتمع المنغلق أحد أسباب عدم قدرتهم على إمتلاك رؤية فكرية تتطابق مع واقعهم والعمل على توظيفها لحل الإضطرابات والمشكلات السياسية والإقتصادية التي يعانون منها لذلك هم غير مؤهلين لتحقيق أي تنمية أو إستقرار دائم لشعوبها"[(2)]، مما يكشف لنا عن عمق فشل توجهات تفكيره الإيديولوجي لتحفيز مجتمعه على التقدم وسلبية تفاعله مع التطورات العلمية المعاصرة ويمكن تحديده من جانبين **الأول تمثل بزيادة نسبة الهجرة** بإتجاه المجتمع المنفتح ليضمن المهاجرين أمنهم الأنساني والأقتصادي الذي يفتقدوه، لاسيما أن أنظمتهم الحاكمة لاتؤمن بحقوقهم وحرياتهم الفردية وتضع الكثير من القيود القانونية على حرياتهم السياسية لأن العلاقة بين الحاكم والمحكومين هي علاقة قائمة على السيطرة والتفرد في إدارة مقدرات مجتمعاتها المختلفة مما ضاعف من هشاشة حرياتهم وأصبح حصولهم على الأمان وحماية أنفسهم له الألولوية القصوى على أي شكل أخر من الحقوق الأنسانية، وشكلت موجات الهجرة بإتجاه المجتمع المنفتح منذ عهد الحرب الباردة عبئاً ثقيلا عليها ليس في جانبها الأقتصادي، والذي يدفعها بحكم قوانينها تقديم كل الدعم لمساعدة المهاجرين وتمكينهم

[(2)]Ibid,p102-104

للحصول على حياة أمنة ومستقرة، وإنما في جانبها الفكري والثقافي لأن أغلب المهاجرين لايستوعبون القيم والأفكار السائدة عن الحقوق والحريات ومفاهيم المساواة والعدالة بمختلف أوجهها المنفتحة، ومدى عمق دورها للأرتقاء بالتفكير العقلاني الذي سيدعم عمليات التحديث والتنمية لتعزيز إستكمال بنية مجتمع المعرفة.

ونجد أن رفضهم لكل أشكال التحديث الخلاق في أي مجال مرتبط بحالة الجمود الفكري والعقائدي لديهم، كان سبباً في عدم إستيعابهم لأهمية عملية التفاعل بين رفع سقف ثقافتهم وإيمانهم بمنظومة الحقوق والحريات الأنسانية وما بين تطور إمكانياتهم وقدراتهم الإبداعية ليتمكنوا في المستقبل من تكوين إنموذج فكري وسياسي للنهوض بواقعهم، مما خفض نسبة دعم أسس بناء المجتمع المعرفي بإستمرار، لأن معظم الجهود المادية والمعنوية تم توجيهها لتوعية وتثقيف وتمكين المهاجرين بدلاً من توظيفها لصالح تعزيز عملية الأنتقال النهائي، **أما الثاني إرتبط بالقدرات العسكرية والتكنولوجية المتطورة** التي تمتلكها دول المجتمع المنغلق، ومن شأنها أن تعرض الأمن والسلم الدوليين للتهديد المستمر وليس فقط زعزعة إستقرار المجتمع الآخر، وعلى الرغم أن الأنظمة الحاكمة لذلك المجتمع على المستوى الفكري والسياسي تتسم " نزعتها العقلانية بالقصور وعدم قدرتها على تكوين مجتمع مدني متجانس واعي ومدرك لحقوقه وحرياته وإمكانياته الذاتية لتطوير واقعه،لأنها تعد أفرادها مجرد تابعين خاضعين لسلطتها وأوامرها لا مواطنين فاعليين في التخطيط والبناء الجماعي المشترك الذي لو توفر على أرض الواقع سيؤهلها تدريجياً للأنفتاح"[1]، إلا أنها

[1] أمين حافظ السعدني، أزمة الأيديولوجيات السياسية، الهيئة العامة لقصور الثقافة، ط١، القاهرة، ٢٠١٤، ص٧٩- ٨٠

على المستوى العلمي والتقني تمتلك من الأمكانيات الهائلة التي تمنحها المقدرة على إنتاج وتصنيع مختلف أنواع الأسلحة التقليدية والمتقدمة علمياً (أسلحة الدمار الشامل)، فضلاً عن إمتلاكها لمنافذ بيع وتسليح جهات خارجية سواء دول أو منظمات إرهابية والتي تشكل بؤر خطر على الأمن العالمي، أن إنعدام التوزان ما بين قدرة إمتلاكها لمؤهلات التكنولوجيا العسكرية الهائلة وبين لاعقلانية توجهاتها وقراراتها السياسية، وضيق أفق تفكيرها الذي يدور حول تحقيق مصالحها وطموحاتها بإستخدام القوة أو التهديد بها كبديل عن الحوار المتمدن مع الآخر المختلف عنها، شكل عبء ثقيل على كاهل المجتمع المنفتح لأنه سخر أغلب قدراته وطاقاته بإتجاه تحجيم مخاطر توجهاتها التي تفتقر للمنطق والقرار الرشيد لضمان حمايته وحماية أمن العالم وإستقراره، بدلاً من تحويل جهودها لصالح تعزيز بنية المجتمع المعرفي مما سبب تعثر واضح لأستكمال مراحل تقدم عملية إنتقاله لسنوات عدة، **هذه المعطيات الآنفة الذكر** شكلت دافعاً لتضافر الجهود الجماعية المشتركة بين القيادات السياسية ومفكري وعلماء المجتمع المنفتح من مختلف الأختصاصات، للعمل على وضع خطط وبرامج إستراتيجية شاملة لتحفيز المجتمع المنغلق على التغيير والأنفتاح، للوصول لنقطة إلتقاء متوازنة ومتفاعلة للمصالح والأهداف والطموحات المستقبلية ما بين كليهما من أجل التأهل للأنتقال بسلاسة من حالة المجتمع المدني– السياسي للمعرفي، ويمكن أن نحدد أهم آليات لتنفيذ تلك الإستراتيجية الشاملة بالآتي:

الآليات السياسية: إذ كانت الإبستمولوجيا تشكل أعلى مراحل تطور النزعة العقلانية على المستوى الفكري، فأن الديمقراطية الليبرالية تمثل مرحلة متقدمة للعقلانية السياسية والأشارة نحوها بذلك ليس لكونها تعد الأيديولوجيا المنتصرة

في الحرب الباردة، وإنما لنجاحها في تحقيق الأستقرار والتقدم والأنفتاح المستدام لمجتمعها، مايوضح لنا أن عصر الإيديولوجيات وتأثيرها على السياسة الداخلية للدول وعلى مستوى العلاقات الدولية أنتهت والأحداث العالمية في الألفية الثالثة أثبتت ذلك، أن إعتماد وتطبيق أفكار ومبادئ الديمقراطية كجزء من الأنظمة الحاكمة للمجتمعات الغربية المنغلقة سيقودها تدريجياً نحو الأنفتاح ويؤهلها سريعاً لمواكبة تطورات المجتمعات المنفتحة وتتحول علاقاتها من الصراع الى التفاعل الفكري والسياسي البناء مما يوحد عملية مسار تكاملهم للأنتقال للمجتمع المعرفي، وبما أن عقلنة نظام إدارة الحكم تحققت عبر تطبيق الديمقراطية، وتبني المجتمع المنغلق لها شكلاً ومضموناً سيسهم بأزدهارها وتقدمها، وتعد الديمقراطية الليبرالية كأداة للحكم والعمل السياسي تمثل " الحل النهائي لجميع المشكلات الأنسانية والسياسية والأقتصادية والإجتماعية لعقلانية تفكيرها السياسي إذ يمنحها المقدرة لأنشاء علاقة تفاعلية متواءمة ما بين الأطراف المتنازعة مما يسهم في خلق مجتمعات متجانسة تخلو من التنازع والتنافس السلبي ويولد في فكرها وتفاعلاتها نزعة إندماجية لتشكل منها لاحقا نسقاً عاماً يدفعهم جميعاً للأنتقال الى عالم المعرفة"[1]، ولضمان إنسيابية هذه الرؤية يتطلب توفير مناخ سياسي دائم وغير متذبذب يؤمن ويدافع عن مبادئ وأفكار الديمقراطية والعدالة والمساواة، وإحترام وصيانة ودعم الحقوق والحريات الأنسانية وفي مقدمتها الحرية السياسية والرأي والتعبير لكونهما حجر الزاوية للتفكير العقلاني النقدي المؤثر في تقويم العمل السياسي للحكومات وتعزيز نجاحها، كما يجب وضع أسس دستورية وقانونية تتمتع بالقوة والأستقلالية لتدعم

[1] ينظر: كارل بوبر، بحثاً عن عالم أفضل، مصدر سبق ذكره، ١٩٠– ١٩٣، ولمزيد من التفاصيل ينظر أيضا أمين حافظ السعدني، أزمة الأيديولوجيات السياسية، مصدر سبق ذكره، ص٨٢-٨٦

حق المواطنين في المشاركة بفاعلية عالية في رسم السياسات العامة للدولة، عبر تمكينهم للوصول لكل المعلومات وتداولها ومناقشتها بحرية خدمة للصالح العام، أن مسألة عقلنة إدارة السلطة والسياسات العامة للدولة وتمكين المواطن ليصبح الفاعل الرئيس في العملية السياسية وليس التابع، سيعمل على أستتباب الأمن والأستقرار الدائم والأخير سيسهم في دعم توجهاتها نحو تعزيز عملية إنتقالها لعالم المجتمع المعرفي.

الآليات الأجتماعية والثقافية: يرى (فوكوياما) أن تبني الديمقراطية كنظام للحكم من دون ديمقراطيين على مستوى تفكير وسلوك المجتمع، لن يضمن تحقيق الأنفتاح للمجتمع المنغلق وستصبح العملية مجرد حالة شكلية تترجم عبر صناديق الأقتراع والخطاب السياسي للوصول للمناصب الحكومية، والنتيجة ستكون بقاءه في حالة من العتمة الفكرية لأنه مجتمع لايمتلك رؤية واقعية ولا وعي سياسي عقلاني، يدفعه لتولي زمام إدارة شؤونه على مختلف المستويات لتبعيته لموروثه الأجتماعي التقليدي المرتبط بالسلطة الأبوية وعلاقاتها التراتيبية في تنظيم نمط حياته، ولن تتمكن الديمقراطية الليبرالية لوحدها كنظام للحكم من إحراز أي تقدم يذكر وستتعرض للفشل في مواضع مختلفة، مالم يتم إجراء سلسلة تغيير شاملة لتفكير وسلوك المجتمع وتحريره من مورثه القديم، وإحلال محله منظومة من القيم والأفكار الجديدة التي تغذي مشاعر الأيمان بمبادئ الديمقراطية والحريات الأنسانية وتجعلها جزءً من التفكير والسلوك الفردي والجمعي، " ليولد مجتمع مدني ذو منطق عقلي متنور وواعي ومثقف سياسياً وعبرها يدرك مكامن إمكانياته وطرق توظيفها بأفضل صورة لتجاوز نقاط

الضعف وتحجيم تأثيرها ليساعده لأتمام عمليات تطـوره الفكـري والعلمـي"[1] ليصبح الدعامة الرئيسة لضمان تحقيق عملية الأنفتاح والأنتقال ومن ثم الـتلاقح والتكامل مع المجتمع المنفتح للوصول معاً الى عالم المعرفة المنشود.

أما على المستوى الثقافي ستكون مهمة تنفيذ آلياتها بالتركيز على وضع أسـس بناء التفكير الثقافي الواعي ونشره على مستوى المجتمع المنغلق، لخلـق بيئـة ثقافية تحترم وتحمي وجودها الحضاري والتاريخي ولا تعـارض الـتلاقح مـع الثقافات الأخرى، إذ عَدَ تمسكها بمنهجية ثقافة أسلافهم وجمودهم الفكـري مـن مؤثرات إنغلاقهم، وشكل الأبقاء عليها بحجة حمايتها لكونهـا إمتـداد لثرواتهـا البشرية وخوفهم عليها من الأنصهار والأندثار لتحل محلها ثقافة مغـايرة سـبباً لتأخر تتطورهم، وولادة هذه البيئة المتجددة لن يساعد فقط على تحـديث البنـى الفكرية لمناهج التربية و التعليم والثقافة وأنعتاقهـا مـن التصـورات التقليديـة للأفكار والقيم والمبادئ ذات الأفق الضيق، وأنما سيساعد أيضا على دعم عملية التغيير الشامل لطبيعتها السائدة ذات الطابع الأحادي والمهـيمن علـى حريـة التفكير وأحتكار منجزات مفكريها وعلمائها ومثقفيها وتضييق الخناق على طرق نشرها خارج حدود مجتمعها.

وعمليات التحديث والتحرر هذه ستدعم حركة التوجهات الأبداعية الخلاقة فـي مختلف الأختصاصات وتعمل على تنميتها لتصبح تلك المنجزات معبـرة عـن هوية المواطنة العالمية لا الهوية القومية، وأنتشار هذا الوعي الثقافي مـا بـين أفراد المجتمعات الغربية سينتج عنها تفاعلات إيجابية بناءة وعلاقاتهم تتم وفـق مبادئ وقيم الهوية الأنسانية وما يقدم من عطاء مستمر لصالح الكل يعد مقيـاس

[1] ينظر:محمد نورالدين أخاية، في النقد الفلسفي المعاصر مصادره الغربية وتجلياته العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط١، ٢٠١٤، ص١١٣– ١١٧

أساس لحجم تطور علاقاتهم، وهو ما يعزز الأستقرار المستدام وينشر مبادئ عدالة توزيع العلم والمعرفة وأنتقالها وتداولها بلا حواجز، وسريان هذا النوع من التفكير سيجعل لكل أنسان له الحق بالتعلم ونشر أفكاره العلمية والثقافية على أساس الكفاءة والقدرة على إنجاز نتاجات إبداعية خلاقة، لصالح كل المجتمعات وليس على أساس إنتمائه لهوية دينية وفكرية وسياسية وقومية، وهكذا تتمكن كل المجتمعات الغربية من التعايش في "بيئة ثقافية متفاعلة تمزج ما بين الأقتباس والتقارب لتتمكن من التكيف والتطور الدائم ليصبح كل فرد قادر على التعبير عن أفكاره بهويات متعددة لكن من دون أن يفقد أصالة هويته وإنتماءه، وهنا ستتحقق فكرة البناء الثقافي للمواطنة العالمية بأفقها الأنساني"[1]، مما يقضي تماماً على إشكالية الخصوصية الثقافية وأفقها الضيق ويلغي أزمة الهوية وتفرعاتها القومية والأثنية والمذهبية، والأخيرة تعد من أهم شروط عملية الأنتقال من المجتمع المدني – السياسي الى المعرفي.

الآليات الأقتصادية: منذ نهاية تسعينات القرن العشرين بدأ تحفيز المجتمع المنغلق لتغيير توجهاته نحو إقتصاد المعرفة' لاسيما بعد إنتشار الثورة التكنولوجية والمعلوماتية وكلاهما يمثلان مقياس رأس المال الذي لاينضب للتعامل الأقتصادي في الألفية الثالثة[1]، وإمتلاك مقدرات المعرفة وإنتاجها وتسويقها بمختلف إشكالها (البشرية، الأدارية، والتقنية الخلاقة) يعد أحد مؤشرات القوة الأقتصادية لأي دولة، وبما أن شروط الأنتقال لمجتمع المعرفة

---

[1] محمد نورالدين أخاية، في النقد الفلسفي المعاصر مصادره الغربية وتجلياته العربية، مصدر سبق ذكره، ص١٤١– ١٤٥

[1] ينظر: عبد الرحمن كساب، رأس المال المعرفي، دار كتاب للنشر والتوزيع، القاهرة، ط١، ٢٠١٤، ص٣٥

يتطلب وجود دعم شامل لإقتصاد المعرفة وتطبيقه، بدأت خطط دعم هذا التوجه عالمياً عبر الإستخدام المنظم للمؤسسات الأقتصادية الدولية (صندوق النقد والبنك الدوليين)، وعبرها تم توظيف أدوات العولمة الأقتصادية تدريجياً لدفع المجتمع المنغلق للأنفتاح على أقتصاد السوق الحر والقبول بشروط توسيع التبادل التجاري وخصخصته بعيداً عن القيود التقليدية السابقة مثل(تحديد حجم التبادل التجاري- طبيعة الضرائب التي تفرض- وتحديد شكل السياسات الأقتصادية لكل دولة).

ويعد الأتحاد الأوروبي الذي أنشيء العام (١٩٩٣) أولى خطوات التنفيذ لأنتقال المجتعات المغلقة نحو الأنفتاح، وأيضا الأتفاقية الحرة للتجارة العام(١٩٩٦) التي إهتمت بتنظيم عملية التجارة الدولية وفق "توجهات اقتصاد السوق الحر والمعرفة وتحقيق النمو الهائل لأندماج الأقتصاديات العالمية وتوحيد سياساتها التجارية الخارجية لتصبح جزء من السياسية الأقتصادية للدول الصناعية الكبرى والهدف منه تسريع عملية التحديث والتجديد لأقتصاديات الدول الغربية الأضعف ودفعها لمواكبة التطورات وتغيير سياساتها الوطنية بما يتوافق مع النظام العالمي الجديد"[2]، أما الشركات العابرة للهويات وليس القارات الجانب الأخر لدفع المجتمع المنغلق بإتجاه أقتصاد المعرفة، لأن علاقاته قائمة على أساس التعاون والشراكة لتحقيق الأرباح وجذب الأستثمارات حول العالم، وإستمرار تحقيقها للنمو التجاري بغض النظر عن تقاطع سياسات دولها فالأولوية ضمان المصالح الأقتصادية وتفادي أي ازمة تؤثر على ديمومة نجاحها، هذا التوجه أسهم في الوصول سريعاً نحو إقتصاد المعرفة وتحويل مظاهر وسياسات وطرق التجارة العالمية كنسق موحد يتم ضمن تجمع إقتصادي منظم، وهكذا ولدت حالة ترابط

[2] ينظر المصدر السابق، ص١٢٩- ١٣٣

مشتركة مابين إنفتاح المجتمع المنغلق وتوجهه لقبول الأنضمام لأقتصاد المعرفة، والذي يعد من أهم مؤشرات تأهله ليصبح في النهاية جزء لايتجزأ من المجتمع المعرفي وليس خارج حدوده.

الخاتمة:

أن عملية تركيز الفلاسفة والمفكرين الغربيين على ضرورة تطوير النزعة العقلانية مرتبط بإكتشافهم بمدى عمق تأثيرها على مجمل حياة المجتمع الغربي، وهو لايقتصر على التحديث والتجديد لنظريات الفكر السياسي الغربي المعاصر وحسب، والتي أسهمت عبر قرون طويلة للوصول لمستوى إدارة الحكم الرشيد وتنظيمه وتحديد مجال عمل سلطاتها وواجباتها، وماهية وظائفها وطرق تفاعلها مع المحكوميين بما يضمن توفير وصيانة حقوقهم وحرياتهم الأنسانية بكفاءة عالية، وأنما تمكنت من تحقيق هدفها المنشود والمتمثل بتمكين العقل الفردي والجمعي معا لمستوى التفكير الواعي الملازم لكل إنسان، ليدرك بقوة كل ما يحيط بحياته برؤية عقلانية مجردة لاتحدها حدود ولاتقف أمامها أي حواجز تعيق من حركته ليستمر في الأنطلاق بالتفكير الحر الى ما لا نهاية.

وعلى الرغم أن تطور النزعة مر بمراحل طويلة نتج عنها ظهور العديد من الإتجاهات الفكرية والسياسية والتي أنعكست أثارها على واقع مجتمعها، إلا أننا يمكن وصف ذروة تطورها عندما أرتبطت العقلانية بالأبستمولوجيا لتولد منها إتجاهات معاصرة عدة، لعبت دور مهم في تطور الفكر والوعي الأنساني لاسيما أنها أسهمت بنقل التفكير العقلي من جانبه التحليلي الى النقدي، والأخير شكل القيمة العليا لكل عمليات التطور عبر التحرر من كل المعوقات التقليدية السابقة للفكر والفلسفة والعلوم، وفتحت الأبواب نحو إعادة تقييم ومراجعة ودراسة كل الظواهر والأطروحات السابقة لتحديد نقاط قوتها وضعفها، ومدى قدرتها على

تحقيق التنمية المستدامة للمجتمع الغربي المعاصر في مختلف المجالات وأيضا ضمان ديمومة الأمن والأستقرار لها، وكلاهما أسهما بتحجيم حالات الصراع والتنافس والتقاطع نتيجة الأختلاف على أساس الهوية القومية والدينية والسياسية وغيرها، والتي يوما ما سببت حروب طاحنة أنعكست سلبياتها على واقع الحياة البشرية، ونجد أن تحول عملية تطور العقلانية من مسارها الخاص كجزء من النظريات الفكرية والعلمية الى العام لتصبح متلازمة في فكر وسلوك الفرد والمجتمع، وساعدت على تنوير العقول ونشر ثقافة التواصل والأتصال والتلاقح العميق لبناء جسور التعاون المشترك بين الأمم، مما أسهم فيما بعد بتعزيز بنية المجتمع المعرفي لتبدأ المجتمعات الغربية المعاصرة بتطبيق أخر خطوات مغادرتها لمرحلة المجتمع المدني- السياسي والأعلان عن إكتمال شروط إنتقالها للمجتمع المعرفي الجديد بكل أوجهه الفكرية والتكنولوجية والمعلوماتية.

Abstract:

The rationalism and its development over the ages have clearly demonstrated its profound effects on the reality of the development of contemporary Western political thought, as it was able to liberate definitively from all forms of traditional intellectual stagnation, which one day constituted one of the most prominent obstacles to his modernization of theories and hindered its progress for many years, this situation changed with the emergence of philosophers Critical thinking, as they found that the processes of criticism and evaluation of all political theories would be the best solution In order to discover its active, positive capabilities to access knowledge and others, it is completely refuted, and from here, contemporary trends of thought that mix between mental and epistemological thinking and fueled by regenerative criticism began to emerge, so that intellectual and political research and theorizing processes become more accurate and comprehensive, thus ensuring that the path of every political and social transformation is complementary, mature and moving in a direction. Promote the intellectual and cognitive civilization of their societies.